

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن فعل محظورا من جنسين .

قوله وإن فعل محظورا من أجناس : فعليه لكل واحد فداء .

اعلم أنه إذا فعل محظورا من أجناس فلا يخلو : إما أن تتحد كفارته أو تختلف .

فإن اتحدت - وهي مراد المصنف لحكيته الخلاف - مثل : أن حلق ولبس وتطيب نحوه فال الصحيح من المذهب : ما قاله المصنف : أن عليه لكل واحد كفارة ونص عليه وعليه أكثر الأصحاب قال في الفروع : وهو أشهر .

وجزم به في الوجيز وغيره وصححه في التلخيص وتصحح المحرر وقدمه في المغني و الشرح و الفروع وغيرهم وعنده عليه فدية واحدة وأطلقهما في المحرر .

وعنه إن كانت في وقت واحد فدية واحدة وإن كانت في أوقات : فعليه لكل واحد فدية اختاره أبو بكر .

وقيل : إن تباعد الوقت تعدد الفداء وإلا فلا .

فائدة : قال الزركشي وغيره : إذا لبس وغطى رأسه ولبس الخف فدية واحدة لأن الجميع جنس واحد وأن لا تختلف الكفاره قولها واحدا .

قوله وإن حلق أو قلم أو وطيء أو قتل صيدا عاماً أو مخطئاً فعليه الكفاره .

إذا حلق أو قلم فعليه الكفاره سواء كان عاماً أو غير عاماً هذا الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب ونص عليه .

وقيل : لا فدية على مكره وناس وجاهل ونائم ونحوهم وهو رواية مخرجة من قتل الصيد وذكره بعضهم رواية وختاره أبو محمد الجوزي وغيره وهو قول المصنف ويخرج في الحلق مثله وأختاره في الفائق في حلق الرأس وتقليم الأظفار .

وأما إذا وطيء : فإن عليه الكفاره سواء كان عاماً أو غير عاماً .

هذا الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب وقطعوا به إلا المرأة إذا كانت مكرهة على ما تقدم فيها من الخلاف قريباً مع أنها لا تدخل في كلام المصنف هنا .

وأما إذا قتل صيدا : فعليه الكفاره سواء كان عاماً أو غير عاماً هذا الصحيح من المذهب وعليه جمهور الأصحاب ونقله الجماعة عن أحمد ٢ تعالى منهم صالح قال في المغني و الشرح : هذا ظاهر المذهب قال في الفروع وغيره : عليه الأصحاب وعنه لا جزاء بقتل الخطأ نقله صالح أيضاً وختاره أبو محمد الجوزي وغيره .

فائدةتان .

إداحما : قال في الفروع : المكره عندنا كمخطئه وذكر الشيخ - يعني به المصنف - في كتاب الأيمان في موضعين : أنه لا يلزم المكره - يعني بكسر الراء - وجزم به ابن الجوزي قاله في القواعد الأصولية .

الثانية : عمد الصبي ومن زال عقله بعد إحرامه خطأ وتقديم ذلك .

قوله وإن لبس أو تطيب أو غطى رأسه ناسيا : فلا كفارة عليه .

وكذا إن كان جاهلا أو مكرها وهذا الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب منهم القاضي في كتاب الروايتين ونقله الجماعة عن أحمد وذكره المصنف والشارح وغيرهما ظاهر المذهب وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع وغيره واختاره الخرقى وغيره .

وعنه تجب الكفارة نصرها القاضي في تعليقه وأصحابه .

وقال في الفروع : ويتجه أن الجاهم بالحكم هنا كالصوم على ما تقدم .

وقاله القاضي لخصمه : يجب أن تقول ذلك .

فائدتان .

إداحما : متى زال عذر من تطيب : غسله في الحال فلو أخر غسله بلا عذر فعليه الفدية ويجوز له غسله بيده وبمائع وغيره .

ويستحب أن يستعين في غسله بحلال فإن كان الماء لا يكفي الوضوء وغسله : .

غسل الطيب وتيمم للحدث لأن الوضوء له بدل .

قلت : فيعا يي بها .

ومحل هذا : إذا لم يقدر على قطع رائحته بغير الماء فإن قدر على قطع الرائحة بغير الماء : فعل وتوضا لأن القصد قطعها .

وإن لم يجد الماء : مسحه بحرقة أو حكمه بتراب أو غيره حسب الأمكان .

الثانية : لو مس طيبا - يطنه يابسا فيبان رطبا - ففي وجوب الفدية بذلك وجهان وأطلقهما في المغني والشح والفروع والرعايتين والحاوي الكبير والقواعد الأصولية .

أدحهما : يلزم الماء لأنه قصد مس الطيب .

والثاني : لا فدية عليه لأنه جهل تحريم فأشبه من جهل تحريم الطيب .

قلت : وهو المواب وقدمه في الرعاية الكبرى في موضع